مراجعات

قراءة في كتاب:

تشكيل مذاهب الفقه السنية[١]

في القرنين التاسع والعاشر من الميلاد

تأليف: كريستوفر ميلشيرت[٢]
ترجمة: محمد خضر
مراجعة: سعد خضر[٣]

(١) يصدر عن مركز نماء ٢٠٢٠م

(٢) أستاذ وباحث أمريكي في الإسلام ، متخصص في الحركات والمؤسسات الإسلامية، خاصة في القرنين التاسع والعاشر م، وهو محاضر جامعي في اللغة العربية والإسلام في المعهد الشرقي بجامعة أكسفورد، زميل. باللغة العربية في كلية بيمبروك ، أكسفورد.

(٣) باحث ماجستير في كلية أصول الدين، جامعة الأزهر.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد؛

فيعتبر الحديث عن تاريخ التشريع الإسلامي ونشأة المذاهب الفقهية وحركة تطورها من الأمور الهامة، وقد أولاه المستشرقون عناية كبيرة، ويأتي هذا الكتاب عارضًا لهذا الموضوع بأسلوب جيد، ويمكن اعتباره مقدمة جيدة لأعمال المستشرقين حول هذا الموضوع.

وقد بدأه المؤلف بمقدمة أشار فيها إلى مصطلح «**المذهب**» واستعمالاته، والمراد به، وأن ما سيركز عليه في دارسته هو المذهب باعتباره مدرسة تضم جماعة من الفقهاء، بعبارة أدق باعتباره هيئة من الفقهاء تتبنى منهجا منظما لإعادة إنتاج نفسها من خلال تأهيل فقهاء جدد.

ويرى المؤلف صعوبة معرفة تاريخ المذاهب القديمة، لأن هناك مصادر لم تنشر بعد أو نشرت بشكل سيء، وأنه يطلب من الباحث أن يكون ضليعا في الفقه، عارفا بالتاريخ، وعلوم أخرى.

> ويُرجع المؤلف سبب انحصار المذاهب في أربعة فقط إلى عامل واحد هو التقليد، فالمذهب -على حد تعبير **مقدسي**- يندثر إذا لم يجد من يحمل اسمه ويدافع عنه.

ثم يشير المؤلف إلى نشأة مذهب أهل الحديث ويلمح إلى أصوله العراقية، عارضا آراء كبار المستشرقين حركة تشكل المذاهب بوجه عام.

ثم يسلط الضوء على عمل **شاخت** حول التشريع الإسلامي، وكذلك على أعمال **جورج مقدسي**، ودوره في بيان طبيعة عمل المذاهب، كذلك عمل كولسون حول نشأة التشريع الإسلامي إلا أنه يراه أخفق فيما يتعلق بنشأة وتطور المذاهب الفقهية، وملمحًا إلى تأثر **كولسون بشاخت** وطرحه حول نشأة **المذهب الشافعي**، ثم يشير إلى عمل **هودجسون** الذي اعتمد على **شاخت** في طرحه حول **الشافعي**، إلا أنه تجنب بعض أخطاء من سبقه في بعض المسائل، ثم ينبه المؤلف إلى أن الأعمال الدراسية التي صدرت فيما بعد لم تحرز تقدما جديدا كأعمال **إندريسن، وريبين، وماثيوسون ديني**، ثم يتطرق به الحديث إلى أبحاث وائل حلاق حول الاجتهاد ونهايته، ونشأة المذاهب وتطورها، ويعتبر المؤلف كتاب نورمان كالدير **(دراسات في التاريخ المبكر للفقه الإسلامي)** هو الأهم في العقد الماضي.

ويبين المؤلف أن هدفه الرئيس من هذه الدراسة هو بناء قاعدة متينة ومرتبة زمنيا لتنبني عليها الدراسات المستقبلية للفقه الإسلامي.

ثم يختم المؤلف مقدمته ببيان خطة بحثه.

ويمكننا استعراض الكتاب من خلال فصوله على النحو التالي:

أما **الفصل الأول** فعرض فيه المؤلف لنشأة مذهب أهل الحديث في العراق، والعلاقة بين مذهبي أهل الحديث والرأي وما بينهما من خلاف واختلاف، ومثَّل لهذا العلاقة بأبي حنيفة والثوري، ويرى المؤلف أن الأدلة تشير إلى أن الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث قد احتدم في نهاية القرن الثامن الميلادي، وأن الإدانات التي وجهها الثوري إلى أبي حنيفة ما هي إلا قصص مختلقة منسوبة إلى ذلك الزمن.

ثم ينتقل المؤلف إلى أسباب الانقسام بين المدرستين، ويرى أن السبب الأهم وراء ذلك هو عقيدة خلق القرآن؛ ذلك أن بِشرًا المريسي كان من تلاميذ أبي يوسف، ومن هذه الأسباب أيضا مسألة الحيل الفقهية، وموقف

المدرسين منها، ومسألة القياس والتوسع فيه من قبل مدرسة أهل الرأي، ومن الأسباب أيضًا -حسب ما يراه المؤلف- شيء يرجع إلى أخلاق أبي حنيفة وافتقاره إلى بعض التواضع، وكذلك بعض ما نسب من قصور في عبادة بعض أهل الرأي.

ثم تناول المؤلف ما أسماه **«المنهاج الفقهي لأهل الحديث»** فاعتبر أن مناهجهم كان عبارة عن جمع الأحاديث النبوية، ولم يكن لهم منهج لتدريس الفقه كالذي كان للمذاهب المنظمة بالمعنى المتأخر، ويرى أن أهل الحديث لم يهتموا بتلقي تدريب فقهي خاص؛ لأن ذلك قد يعني الثقة في شيخ من المتأخرين أكثر من الثقة في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف.

> ثم تناول موقف أهل الحديث من الاجتهاد والتقليد، فيرى أن التقليد الذي دافع عنه المحدثون متعلق بالنبي وأصحابه، لا بتعاليم المتأخرين من الفقهاء. ثم عرض لمسألة المذاكرة بين أهل الحديث.

ثم انتقل لعرض سلبيات فقه أهل الحديث فهو لم يصمد لمدى طويل لعوامل كثيرة، ثم اقترح بعض الأسباب حول اندثار الفقه الحديثي الخالص ومن ذلك افتقار بعض أهل الحديث إلى نظرية فقهية كتلك التي يتبناها الشافعية وغيرهم.

ومن سلبيات الفقه الحديثي الخالص أيضا أنه يضع شروطا صعبة للغاية على الفقهاء، إلى درجة يصعب قبولها بالكلية، فعدد الأحاديث التي كان على الفقيه تحصيلها ضخم إلى درجة معجزة.

وفي **الفصل الثاني** تحدث عن المذاهب الفقهية وكيف أنها كانت تتسمى بأسماء الأمصار كمذهب أهل الحجاز ثم صارت إلى الأشخاص، وأن بعض الفقهاء وجد ضمانة أكبر في ربط فقههم بإمام ذي هوية فردية، لا ببلد من البلدان، ومن ثم بدأ المؤلف في عرض كيفية تشكل تلك المذاهب، وركز حديث على المذهب المالكي والمذهب الحنفي، وكذلك تطرق في الحديث إلى علاقة هذه المذاهب بالسلطة وأثر ذلك في تشكلها.

وأما **الفصل الثالث** فعرض فيه لتطور المذهب الحنفي في القرن التاسع الميلادي، وما فعل الأحناف لمواجهة الفقه الحديثي من تأصيل حديثي لفقههم الخاص، وأشار إلى أعمال الطحاوي كنموذج لذلك.

> ثم أشار إلى حركة التغيير التي طالت المذهب الحنفي، والمواجهة بين الثلجي الحنفي وأصحاب الحديث، وكيف أن بعض الأحناف عمد إلى طمس الاختلافات بين أبي حنيفة والحديثيين الأوائل.

ثم كان الحديث عما أسماه **«التأصيل الحديثي للاهوت الحنفي»**، وفي أثناء ذلك تناول علاقة الحنفية بمسائل الاعتقاد ومن أشهرها مسألة خلق القرآن، ومسألة الإرجاء.

ثم تحدث عن تطور حركة الشروح، ومصادر المذهب الحنفي الأولى التي كان عليها تأسيس المذهب الكلاسيكي.

وفي **الفصل الرابع** تناول المؤلف المذهب الشافعي في الفقه والكلام، واعتبر المؤلف أن الشافعي هو النقطة الأعمق تأثيرًا في تاريخ الفقه الإسلامي وأرجع ذلك إلى أن المذاهب الفقهية الكلاسيكية بدءًا من القرن الحادي عشر الميلادي وما بعده، قد تمثلت بشكل واسع في نظرية الشافعي لا سيما في كتابه **(الرسالة)**.

> وقد ألمح المؤلف إلى العلاقة بين المذهب الشافعي وآراء ابن كلاب معتبرًا أن بينهما تشابها في التوسط بين العقلانيين واللاعقلانيين، وسمي هذا المنهج التيار شبه العقلاني.

ثم انتقل المؤلف إلى مسألة أخرى وهي انتقال **المذهب الشافعي** إلى بغداد، وأبرز المساهمين في هذا الانتقال، ثم أشار إلى تشكلات المذاهب الأخرى عقدية أو فقهية في بغداد وما بينها من اختلاف وصراع، وعلاقة ذلك بالمذهب الشافعي.

ثم تحدث عن المذهب الشافعي في مصر وأبرز من ساهم في المذهب الشافعي المصري ونشأته كالربيع والمزني.

ثم تحدث عن المذهب الشافعي في القرن العاشر وما بعده وأنه قد شهد انتشارًا واسعا مما زايد انتماء أناس ذوي خلفيات عقدية متنوعة كالمعتزلة والشيعة، وضرب أمثلة لذلك، ورأي أن السبب وراء تبني المعتزلة الفقه الشافعي في هذا الوقت هو تصدُّع صفوف العقلانيين تحت وطأة الاضطهاد، حيث كان في انتمائهم إلى الشافعية علامة على التزامهم بالسُنّة وبذلك يتّقون الاضطهاد.

وفي **الفصل الخامس** يشير إلى علاقة ابن سريج بالمذهب الشافعي معتبرا إياه مؤسسا للمذهب الشافعي الكلاسيكي النقابي في معظم أصوله، ومتحدثا عن ترجمته ودوره في نشأة المذهب، ورئاسته له.

وأما **الفصل السادس** فتحدث فيه عن رجالات المذهب الحنفي الذين كان لهم دور في نشأته وتطوره، فاعتبر أنه إن كان لا بد من تسمية رجل بعينه باعتباره الفقيه الذي أنتجت أعماله المذهب الحنفي الكلاسيكي النقابي، فإن هذا الرجل هو الكرخي.

ثم اعتبر أن **الطحاوي** هو المؤسس للمذهب في شكله الكلاسيكي في القرن العاشر الميلادي، فكان أول فقيه يكتب شرحا على **(الجامع الصغير)**، وأحد الأوائل الذي سبقوا إلى شرح **(الجامع الكبير)**. وقد ألف

كتابا بعنوان **(المختصر)**، وهو تلخيص لعقيدة المذهب، كما أن الطحاوي هو أول من ألّف كتابا في مناقب أبي حنيفة، وقد قيل أن رئاسة **أصحاب أبي حنيفة** بمصر قد انتهت إليه، وهو أول مصري ينسب إليه هذا اللقب، وهو الذي سعى ليجد المذهب قبوله لدى أهل الحديث.

ثم تحدث عن تلامذة الطحاوي، وأتبع ذلك بالحديث عن شيخين من شيوخ الطحاوي اعتبر أن لهما دورًا في نشأة المذهب أيضًا وهما أبو خازم والبردعي فأسهب في الحديث عن دوهما في ذلك.

> ثم عاد بالحديث إلى أبي الحسن الكرخي فاعتبره الأستاذ الأول للمذهب الحنفي الكلاسيكي. ثم هو أول بغدادي قد انتهت إليه رئاسة الحنفية، والكرخي وإن لم يكن أول من شرح جامع الشيباني، وكذلك لم يكن مختصره في الفقه الحنفي الأول من نوعه، لكنه كان أول من خلّف تلاميذ كتبوا شروحًا على مختصره كما هو الحال مع ابن سريج وتعليقات تلاميذه على مختصره.

ثم انتقل بالحديث إلى **المذهب الحنفي** في **مصر** وإفريقية بعد **الطحاوي** فتحدث عن تطور المذهب في عصور مختلفة كعصر الفاطميين والمماليك لكون هاتين الدولتين قد تبنتاه.

ثم تحدث عن **المذهب الحنفي** في **خراسان** وبلاد ما وراء النهر، فأشار إلى أسباب انتشار المذهب هناك.

وأما **الفصل السابع** فتحدث فيه عن نشأة المذهب الحنبلي الكلاسيكي ودور **الخلال** في ذلك، فتحدث عن جمع تلامذة أحمد لأقواله وتعاليمه واعتبرها وفقًا **لشاخت** بدايات **المذهب الحنبلي**، وكذلك أشار إلى مؤلفات أحمد كرسالة الصلاة والمسند والعلل ونشأة هذه المؤلفات، ودور عبد الله وصالح ابني أحمد في ذلك.

ثم تحدث عن **الخلال** باعتباره رئيسا للمذهب، واعتبر أن نجاح الخلال يعود في جزء كبير منه إلى تأثيره على تلامذته والفقهاء في القرن الرابع كالخرقي وابن شاقلا، ثم جاء دور ابن حامد باعتباره إمام الحنابلة في عصره، ثم أبي الفضل التميمي، ثم أشار إلى ما حصل من عداء من بعض أهل الحديث تجاه أبي بكر الخلال، ثم أشار إلى دور البربهاري في تشكل المذهب الحنبلي، ونزعته الحديثية المتشددة في بيانه _شرح السنة_، ثم تطرق المؤلف إلى **ابن جرير الطبري** وما تعرض له من اضطهاد على يد **طائفة البربهاري**، بسبب بعض آراءه المخالفة لهم.

وفي **الفصل الثامن** الذي أفرده المؤلف **للمذهب المالكي** تحدث فيه عن نشأة هذا المذهب وتطوره، ودور **أسد بن الفرات** في انتقاله إلى إفريقية وحلوله محل المذاهب

الأخرى هناك، وكذلك دور **سحنون**، والعلاقة بين المذهب المالكي ومذهب أهل الرأي، وأنه قد اعتمد في المغرب على رعاية الحكام، لكنه لم يصل إلى شكله التام إلا في وقت متأخر للغاية.

وفي موطنه الذي ظهر فيه -المدينة- وقبل منتصف القرن التاسع، كان **المذهب المالكي** قد وصل مرحلة النهاية في عملية تشكله، وقد اعتبر المؤلف أنه لا يمكن القول بأن مالكًا نفسه قد أسس مذهبًا، لكنه قد ترك في موطئه مجموعة معتبرة من التعاليم الفقهية كما لم يفعل أي إمام من أئمة المذاهب الفقهية، وأن المذهب المالكي المدني يمكن وضعه في المنتصف بين أهل الحديث وأهل الرأي.

وفي **العراق**، تم الاهتمام بتطوير **المذهب المالكي** في محاولة لصياغة فقه عقلاني يجد القبول لدى أصحاب التيار العقلاني هناك، وذلك على يد إسماعيل بن إسحاق، الذي اعتبره المؤلف مماثلا لابن سريج في المذهب الشافعي.

ويرى المؤلف أن **المذهب المالكي** ببغداد قد استمد أهميته التاريخية من كونه ممهدًا للمذهب الشافعي الكلاسيكي.

واعتبر المؤلف أن اعتماد المذهب المالكي على رعاية الحكام أحد الأسباب الرئيسة في إخفاقه على المدى البعيد، بينما نجحت المذاهب الأخرى الحنفي والشافعي والحنبلي في الاستمرار.

أما **الفصل التاسع** فقد تحدث فيه عن مذهبين من المذاهب المندثرة وهما **المذهب الظاهري، والجريري**.

أما **المذهب الظاهري** الذي قام على تعاليم داوود بن علي الظاهري فقد ظهر على الساحة المذهبية كمنافس قوي لمدة قرن ونصف القرن من الزمان.

> وكان داود أول من استعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس -على حد تعبير ابن النديم-، وهذا ما جمل البعض على أنت يعتبروه حديثيًا متطرفًا، وفي المقابل اعتبره آخرون أقرب إلى العقلانيين من أهل الرأي؛ إلا أن داود من الناحية الفقهية اعتبر نفسه قريبًا من الشافعي فشرح آراءه واحتج لها.

ثم تحدث المؤلف عن داود وآراءه الكلامية واعتبره قد تبنى آراءًا مختلفة تمامًا عن الحديثين فيما يتعلق بالقرآن، ثم انتقل بالحديث إلى **أبي بكر بن داود الظاهري** ودوره، ثم خليفته **ابن المغلس** وكتابه **(الواضح)** الذي شكل تفنيدًا واضحًا لمختصر المزني، وقد أشار إشارة بسيطة لدور **ابن حزم** في نشأة المذهب.

واعتبر المؤلف أن دعم البويهيين هو ما حفظ المذهب الظاهري لفترة من الزمن.

ثم تحدث عن أسباب اندثار هذا المذهب.

ثم انتقل إلى الحديث عن **المذهب الجريري** الذي تشكل على غرار المذهب الظاهري، من الفقهاء الذين اتبعوا **محمد بن جرير الطبري**.

> ويعتبر الطبري فقيهًا على مستوى عال من التنوع والشمول. فقد قرأ الفقه على داوود، كما تعلم الفقه الشافعي على يد الربيع بن سليمان بمصر والزعفراني ببغداد، وأخذ الفقه المالكي عن يونس بن عبد الأعلى، وإخوة ابن عبد الحكم الثلاثة، وفقه أهل العراق **(أي الحنفية)** عن أبي مقاتل الرازي.

ثم تحدث المؤلف عن كتب ابن جرير كاختلاف الفقهاء الذي استبعد منه الطبري ابن حنبل مما كان سببا في غضبهم عليه، ثم تحدث عن الجانب الكلامي والعقدي عند ابن جرير وموقف الحنابلة منه، وعن اتهام الطبري بالرفض، ثم تحدث عن أسباب إخفاق المذهب الجريري، في أن يكتمل تشكله على نحو ما تشكلت به باقي المذاهب الأربعة.